دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة العراقية الخارجية : رؤية في المعوقات والممكنات
المصدر:	مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الناشر:	الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
المؤلف الرئيسي:	هرمز، دورين بنيامين
مؤلفين آخرين:	صادق، حيدر فوزي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع51
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	121 - 144
رقم MD:	675720
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	السياسة الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/675720

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات

م. دورين بنيامين هرمز(*)

م. م حيدر فوزي صادق(**)

الملخص

دخل العراق بمرحلة استثنائية فرضت عليه تحديات عديدة منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما ينبع من بيئته الإقليمية، ومنها ما أفرزتها البيئة الدولية. وأثرت هذه التحديات في معظم توجهات العراق السياسية وبخاصة في سياسته الخارجية، بحيث لم تعد هذه واضحة المعالم وذات فاعلية تمكن العراق من إعادة بناء علاقاته مع العالم، ومن ثم الانتقال من مرحلة الانكفاء إلى مرحلة الانفتاح وإعادة بناء مرتكزات السياسة الخارجية.

إن اتساع محور علاقات العراق السياسية والاقتصادية والأمنية سواء في محيطه الإقليمي أو مع القوى الدولية بعد التغيير من شأنه أن يسهم في توسيع قاعدته الجيوسياسية وتحقيق أمنه القومي.

لذا فإن دراسة السياسة الخارجية العراقية يتطلب البحث في أهم الممكنات وعناصر القوة التي يتوافر عليها العراق ويتمكن من توظيفها في مجال السياسة الخارجية، من إمكانية تقدم وتطور هذه السياسة وتحد من فاعليتها.

(*) كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء Emaile: Dorinyanim.@yokerbla.edu.ig

(**) كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء Emaile: hyderfozee@yahoo.com

مقدمة:

إن بناء السياسة الخارجية لأية دولة ينبغي أن يتم في إطار قاعدة رصينة تمكنها من شغل مكانة مهمة بين الدول وتجعلها فاعلة في بيئتها الإقليمية والدولية. وبالتالي تحقيق أهدافها السياسية الخارجية.

إلا أن تحقيق هذه الأهداف لا يتم بمعزل عن دراسة واقع تلك الدول من حيث طبيعة مقومات القوة التي تشكل عوامل مهمة لتعزيز سياسة الدولة الخارجية فضلا عن طبيعة التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق الأهداف السياسة الخارجية.

عليه فإن دراسة السياسة الخارجية العراقية يتطلب البحث في أهم مقومات القوة التي تتوافر لدى العراق في مجال سياسته الخارجية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبالمقابل التعرف على أهم معوقات وكوابح تلك السياسة التي تجعل من السياسة الخارجية العراقية محدودة الفاعلية أو غير ذات أهمية.

وبالنسبة للعراق فإن اتساع محور علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية سواء في محيطه الإقليمي أو مع القوى الدولية بعد التغيير، من شأنه أن يسهم في توسيع قاعدته الجيوسياسية وتحقيق أمنه القومي، فليس من الصحيح التفكير في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان الأمن الداخلي وردع العدوان الخارجي من دون الأخذ بنظر الاعتبار بناء برامج وخطط للسلوك السياسي الخارجي تستند عناصر القوة التي يمتلكها.

أهمية الدراسة:

يمر العراق بظروف استثنائية وتحديات داخلية وإقليمية ودولية، أثرت في سياسته الخارجية بحيث لم يعد لهذه السياسة معالم واضحة، أو فاعلية تمكن العراق من إعادة بناء علاقاته بما يؤهله للنهوض والانتقال من مرحلة الانكفاء السياسي الخارجي إلى مرحلة الانتفتاح وإعادة بناء مرتكزات السياسة الخارجية، ومن هنا تأتي أهمية البحث من كونه يعالج موضوعا مهما يتعلق بالسياسة العراقية

في بعدها الخارجي كما أن موضوع الدراسة يوفر لصانع القرار رؤية واضحة عن كيفية توظيف العراق لمقومات قوته في النهوض وإعادة صياغة سياسته الخارجية بشكل متوازن.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن معطيات الواقع العراقي للتعرف على ما يكبح ويعوق سياسته الخارجية ويحد من فعاليتها، ومن جانب آخر التعرف على إمكانيات تفعيل هذه السياسة وصولا إلى أداء أفضل واستغلال الفرص المتاحة من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للعراق كأيي بلد يطمح إلى الحفاظ على السيادة وتحقيق الأمن والازدهار.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على افتراض أساسي مفاده أن السياسة الخارجية العراقية مرت بمرحلة تحول كبير مثلت انعطافة مهمة في مسارها منذ مدة طويلة تشكلت على أثرها توجهات ومسارات هذه السياسة عبر وجود معوقات تكبح حركتها وممكنات ينبغي استثمارها كي تمضي قدما في بناء مرتكزات الدولة.

المنهجية:

تبنت الدراسة المنهج الوصفي من أجل تسليط الضوء على أبرز حقائق سياسة العراق الخارجية ومن ثم التحليل من أجل توضيح أهداف السياسة الخارجية للعراق وأبعادها المستقبلية في ظل المعوقات والفرص.

الهيكلية:

تستند الدراسة إلى هيكلية توزعت بين ثلاثة محاور تناول المحور الأول توصيف لسياسة العراق الخارجية عبر رؤية عامة، في حين عالج المحور الثاني موضوع أهداف السياسة العراقية الخارجية أما المحور الثالث فقد تطرق إلى محددات سياسة العراق الخارجية بالإضافة إلى تفصيلات فرعية تركت حول المعوقات والممكنات من أجل استكمال عرض الموضوع بشكل واضح.

المحور الأول: رؤية عامة في سياسة العراق الخارجية

تفهم السياسة الخارجية بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى التصرف في ضوء نمط معين، أو وفقا لخطة أو جملة خطط أو الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لتحقيق هذه الأهداف، أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة تجاه مجمل الظروف الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار الرامي لي إحداق تغيير في البيئة الخارجية للدولة، أو الأحداث السياسية الخارجية وردود الأفعال على التغييرات البيئة، أو السياسة التي تتبعها الدول حيال غيرها من الدول في النظام الدولي[1]. وهنالك من يذهب إلى أنها تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة خارج حدودها[2].

وتختلف مفاهيم السياسة الخارجية باختلاف رؤية كل باحث ومفكر سياسي. فهناك من يعرفها بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدول معينة مع غيرها من الدول[3]. وهناك من يعرفها بأنها (مع منهاج تخطيط لعمل الدولة تجاه الدول الأخرى لتحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة)[4].

فهي أي السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة (القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها) والإمكانيات المادية والعسكرية والموقع الجغرافي.

وتبرز السياسة الخارجية للدول من منظور صانع القرار وكل مدخلاته الاجتماعية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين).

ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والإمكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب. وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات متعددة ومعقدة للوصول إلى الأهداف المطلوبة، لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي أن يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ما كانت هناك حاجة لسياسة خارجية أو نشاط دبلوماسي(5).

ففي ظل نظام سياسي يرتكز على (ديمقراطية توافقية) مثل العراق تحكمها ديناميات متعددة غالبا ما تكون هذه السياسة الخارجية سببا للخلافات الداخلية بين الأطراف السياسية، بل إن الأصل في العراق هو الخلاف حول تصور المصالح الوطنية في إطار البيئة السياسية الدولية.

وفي تفكير أوسع، لا يمكن لصانع القرار السياسي والاستراتيجي في العراق إذا ما أراد بناء الدولة وتحقيق استقرارها وإعادة هيبتها على الصعيد الإقليمي والدولي، أن يظل رهنا لواقع السياسة الداخلية وخلافاتها وتداخلاتها وإنما عليه تحقيق توافق داخلي يتجاوز الاضطراب السياسي الداخلي. فمثلما أن للسياسة الداخلية تأثير في السياسة الخارجية، فإنه يمكن التخطيط لمنهاج عمل في السلوك الخارجي يسهم في استقرار الوضع في العراق وبناءه وأعماره ودعم المنظومة الأمنية وتسليحها والحد من العمليات الإرهابية التي تأتي مدعومة من خارج العراق.

ومن المعروف أن سياسة وسلوك الدولة خارجيا ناتج محصلة جملة من المتغيرات والثوابت الداخلية والخارجية، والعراق كدولة تمتد جذور تجربتها السياسية المؤسساتية إلى ما يقارب القرن ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، غير أن تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 أفرز حقائق ومتغيرات تختلف بشكل قاطع مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي(6).

لقد وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة تحديين جذريين، أحدهما على مستوى العلاقات الدولية وتحول النظام السياسي الدولي من القطبية الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد والتحدي الآخر

هو تغيير النظام أو الطرح الجديد للأدوار السياسية والمؤسسات الرسمية، وتعدد مراكز القوة في الساحة الداخلية للبلاد[7] فكانت الأحداث الداخلية إحدى الإفرازات عن التأثيرات الخارجية[8].

ويشمل العامل الخارجي المؤثر في السياسة الخارجية، كل العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي (الموقع)، من الدول والمجتمعات والثقافات[9].

أما المحيط الداخلي فيشمل كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في (السياسات الداخلية، الرأي العام، طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، وجماعات الضغط)[10].

ويؤكد أغلب مفكري السياسة الخارجية، بأن المتغيرات الداخلية بتنوع أوجهها تؤثر في آلية عمل السياسة الخارجية، وأحد تلك الأوجه (العملية السياسية والنظام السياسي) فهي ذات تأثير مباشر على صانع السياسة الخارجية.

وفي العراق الذي يمر بمرحلة بناء نظام سياسي يختلف بكافة المعايير والظروف المحيطة به عن شكل النظام السابق وبظروف داخلية وإقليمية ودولية مختلفة فهو بالضرورة بحاجة إلى توصيف العملية السياسية أكثر من توصيفه للنظام السياسي، وذلك بالاستناد إلى مضمون العملية السياسية ومن الطبيعي أن تواجه العملية السياسية مشكلات بنيوية، وأخرى تنظيمية لتغير القديم، والمجيء بالجديد. لذا فالعملية السياسية عملية تتسم بالاستمرار إلى حين ترسيخ أركانها وثباتها في نظام سياسي جديد يأخذ توصيفاته الرئيسة من العملية السياسية ذاتها[11].

المحور الثاني: أولويات وأهداف سياسة العراق الخارجية

بعد توصيف السياسة الخارجية عبر طرح المفاهيم والتعاريف والحديث عن صياغات السياسة الخارجية العراقية، لابد من التطرق إلى أولويات وأهداف سياسة العراق الخارجية. وفي البدء ينبغي القول أن العراق يسعى عبر سياسته الخارجية إلى إعادة بناء وتعزيز العلاقات الثنائية من خلال اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار، وتقوية العلاقات مع الدول العربية وتحسين العلاقات مع الدول الإسلامية.

وفي هذا الإطار تتولى وزارة الخارجية عملية بناء مرتكزات السياسة الخارجية عبر التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى بما فيها دول الجوار والدول الإقليمية من خلال الاشتراك في المنتديات المتعددة الأطراف التي تشمل الجامعة العربية والمحافل الدولية الآخرة فضلا عن تشجيع التعاون الإقليمي على أساس الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي. وفي هذا السياق فإن العراق يسعى أن يكون عاملا إيجابيا لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية ويتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة وتواصل بنشاط عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي.

وبالتأكيد فإن العراق وعبر سياسته الخارجية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف. ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية، مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة[12].

ويمكن توصيف الأهداف في حقل السياسة الدولية، بأنها تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي، والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغير سلوك الدولة الأخرى، والأهداف ربما تكون جامدة جدا، وربما تكون مرنة عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تكون بعيدة المدى والأخرى يمكن أن تكون متغيرة وأخرى قصيرة المدى كما هناك أهداف تؤثر على كل الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضا بعض المسائل السياسية[13].

وبالنسبة للعراق فقد أثرت سلسلة التحولات التي شهدها في أهداف سياسته الخارجية وتوجهاتها، لاسيما وأن هذا التحول تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة بإسقاط النظام السابق. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن العراق كانت له رؤيته في صياغة شكل النظام السياسي بعد التغيير في 2003 وتوجهاته الخارجية، إذ تضمن الدستور موادا تؤكد استقلالية سياسة العراق

الخارجية، وتضمنت المادة الثامنة على أن (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السليمة، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية). وتعززت هذه الرؤية في استراتيجية الأمن القومي العراقي عام 2007 التي أكدت على (إدراك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق أنهم بحاجة إلى بناء علاقات إقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماما عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وإنما مع المجتمع الدولي أيضا.

ويمكن تلخيص أهم أهداف سياسة العراق في مجالها الخارجي على النحو الآتي:

1- الحيلولة دون تعرض الأمن الاستراتيجي لتحديات خطيرة من خلال وضع رؤية واضحة لأهداف البيئة الدولية والإقليمية المحيطة وإدراك توجهاتها وأهدافها في العراق.

2- موازنة التدخل متعدد الأطراف فانكشاف العراق أمام القوى الإقليمية والدولية جعله مفتوحا أمام العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من أجل تحقيق نمط واسع من الأهداف قد يكون سياسيا أو اقتصاديا وحتى استخباراتيا.

3- منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من أجل التأثير على الملف الأمني بما يحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.

4- إقامة علاقات متوازنة مع الدول الأخرى لاسيما دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي، بالاستناد إلى عدة مقومات أهمها مكانة العراق الإقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية.

5- حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه.

6- إعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع دول العالم وإشراك المجتمع الدولي في عملية إعادة أعمار العراق وتطويره.

7- إعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

8- الانضمام من جديد للهيئات متعددة الأطراف والمشاركة في نشاطاتها.

9- إقامة علاقات صداقة وتعاون مع بلدان العلم كافة على أساس التكافؤ في المصالح المتبادلة[14].

ومن خلال هذه النقاط يتضح أن أهداف سياسة العراق الخارجية في منظورها الراهن على أقل تقدير تركز على استعادة العراق لمكانته الدولية والإقليمية تدريجيا وتفعيل النشاط السياسي الخارجي لتحقيق المصالح وإيجاد بيئة متوازنة في العلاقات الخارجية من خلال امتلاك مقومات الفعل السياسي الخارجي المؤثر.

المحور الثالث: محددات السياسة الخارجية العراقية

يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، إلا أن تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 أفرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيرا مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بتأثير التغيير الكبير لمسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الأدوار الخارجية، والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتميا إلى تغيير كبير في أهداف وأدوات وأدوار العراق مستقبلا.

ومع التغيير أيضا تغيرت آلية إدارة السلطات الثلاث، وتنوعت فلسفات القيادات السياسية، وتداخلت أدوارها، وهيمنة على إدارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة توزعت بين المحاصصة والعرقية على وفق رؤية الأحزاب الفكرية. وبذلك أصبح النظام السياسي في العراق أمام معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجية العراقية[15].

ومن خلال وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية في إطاره العام، فإن من المسلمات القول إن التغيير في العراق جاء في ظروف دولية استثنائية وضمن منطقة استثنائية وهذا ما أفرز حسابات معقدة في المعادلات الإقليمية والدولية بأنماط متعددة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فكان أمام السياسة الخارجية أن تشرع لتحقيق عدة أمور لابد من التطرق إليها وفق

تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة. فقد انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق إلى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، وقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك باتجاهين متزامنين منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا، تمثلا في- أولا- استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وثانيا- توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق سعى العراق وما يزال إلى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار إجمالا، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استكملت انسحابها العسكري نهاية 2011 في إطار اتفاق سحب القوات الأمريكية الذي يمثل أحد أهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته.

ويمكن ملاحظة انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت أجواء التغيير في 2003 إلى مرحلة الفعل تمهيدا للعب دور أوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والأمنية في العراق أن تشكل عاملا رئيسا في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية في إطار إعمار العراق بداية والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن أن تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا وأساسيا نظرا لما يمتلكه من موارد وثروة نفطية تؤهله لذلك الدور، وهذا أيضا يمثل جانبا آخر لانتصار الدبلوماسية العراقية، مع تأكيد الصعوبات المحيطة إقليميا ودوليا(16).

إلا أن تلك المعطيات التي تحدد مسار سياسة العراق الخارجية تتحدد بمعوقات تؤثر سلبا في مسار وتوجهات العراق الخارجية. لكن ذلك لا يمنع أن السياسة الخارجية يمكن أن تشهد انطلاقا قويا نحو تحقيق الأهداف عبر توفر مقومات إنجاز الأهداف العراقية أو ما يطلق عليها بالممكنات التي

لها أثر كبير في مسار سياسة العراق الخارجية، ولابد من الإشارة إلى أن المعوقات تلعب دورا واضحا في تحجيم الدور السياسي للعراق ضمن بيئته الإقليمية ومجاله الدولي، وعلى النقيض من ذلك فإن الممكنات يمكن أن تفتح مجالات رحبة أمام سياسة العراق الخارجية من أجل أداء دور فاعل في بناء الدولة. ولابد من توضيح هذه المعوقات والممكنات في هذا المكان من الدراسة.

المعوقات والكوابح:

دخلت السياسة الخارجية العراقية في مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير الناتج عن حدوث تغيير مهم في المعادلة السياسية. فقد شهد العراق جملة من التحولات الجذرية الداخلية، وكذلك البيئة الإقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير(17).

بينما أدرك العراق أن هدف المحافظة على كيان الدولة وصيانة أمنها وسلامتها يستلزم حشد القدرات الداخلية وكسب التضامن العربي والإقليمي والدولي. من هنا يمكن وضع المعوقات التي تعرقل أداء السياسة الخارجية العراقية ضمن محورين أولهما: العوامل الداخلية، وثانيهما: العوامل الخارجية.

العوامل الداخلية:

أن آلية تشكل العملية السياسية في العراق والقائمة على مبدأ التوافق أفرز جملة من الإشكالات ألقت بظلالها بالنتيجة على طبيعة سياسة العراق الخارجية وأطرها العامة وتوجهات عملها. فمشكلة تداخل الاختصاصات تعد من أهم العوامل المعيقة لسياسة العراق الخارجية، كما أن عدم تحديد الأولويات يعد من الإشكاليات الشاخصة أمام تطور وتقدم السياسة الخارجية للعراق في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة. لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة. بين الأطراف السياسية وبين السلطات التي تمارس الاختصاصات.

أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. فالخطاب السياسي

الواضح والمتماسك لنظام الحكم هو الذي يحدد معالم السياسة الداخلية والخارجية في إطار فلسفة الدولة، ورغبة الجميع في نهوض البلد وتطوره. كما يلاحظ أن منهجية الخطاب السياسي في العراق محكومة بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق فإن ذلك ينعكس في ارتباك الخطاب السياسي وضعف تأثيره في المقابل، فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعيا واقتصاديا يعني أداء سياسيا أفضل في الداخل والخارج(18).

وإلى جانب ذلك فإن تعدد المرجعيات الدبلوماسية والبرامج والخطط وسيادة حالة التشتت في مرجعية الخطاب الدبلوماسي انعكس على نتائج التوجهات الجديدة التي تبنتها الدولة. فضلا عن إلى ذلك تشخص مشكلة ضعف آليات عمل الحكومة وتنظيم أدائها وانعكاساتها على الوزارات تحديا مهما أمام أداء سياسة العراق الخارجية بالإضافة إلى غياب أو ضعف دور التخطيط الاستراتيجي الدبلوماسي، فلم يكن بالإمكان تلمس استراتيجية محددة للتوجهات الخارجية العراقية بقطع النظر عن التصريحات التي لا يمكنها أن تعبر عن الدراسات المتأنية والخطط المرسومة في دوائرها المتخصصة والمنعكسة في طبيعة الأداء. إلى جانب ذلك فإن ارتباك تكتيكات الأداء التفصيلي وفي ضوء هذا ظهر في مرات عديدة حالات التفاعل الآني والعمل بطريقة ردود الفعل الطارئة. وحتى هذه الصيغة من التعامل السياسي تبقى في إطار التردد والارتباك وبالتأكيد تأتي بصفة تفاعلات متأخرة عن موعدها لأنها لا تأتي إلا بعد ضغوط وحملات أو أسباب شبيهة. فضلا عن اقتصارها على التصريحات أو معالجات فردية لأمر أو حدث أو قضية. لذا فإن من المهم أن يتم تحديد الأولويات في شكل وطبيعة العلاقات سواء العلاقة بالمحيط العربي الطبيعة والأسبقية أو الأولوية أو العلاقة بالمحيط الإسلامي الطبيعة والأولوية، والعلاقة بدول الجوار الطبيعة والأولوية إلى جانب العلاقات الدولية والإقليمية مع التجمعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية(19).

العوامل الخارجية:

إن هدف السياسة الخارجية يتمثل بصياغة شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية، للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من عناصر قوتها والتقليل إلى أقصى حد ممكن من الآثار السلبية لعناصر ضعفها، لتكون المحصلة النهائية هي ضمان أمنها واستمرارها من خلال العمل على تلبية

احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها. ولا يمكن تجاوز حقيقة أن الفعل العراقي وإمكاناته وأن المجال المتاح أمامه وهامش الحركة السياسية للفعل المستقل محدود إلى درجة كبيرة. وبالمقابل فإن معطيات وتعقيدات إقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية، فهناك بيئة إقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي، من تحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجموعة العربية عندما كان تحت صيغة الاحتلال، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط، مما أدى إلى بطء كبير في عملية إعادة السفارات العراقية في الخارج أو عقود السفارات العربية والأجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق. فضلا عن إلى التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية والذي ينطلق من دوافع المصالح والتوازنات الاستراتيجية في المنطقة[20] بالإضافة إلى تراكمات آثار السياسات العراقية السبقة ونهجها العدائي وهواجس الخوف التي تحكم أي تطور في القارب العراقي العربي على وجه الخصوص.

وفي إطار تحليل هذه المعطيات يمكن القول، إن العمل على تجاوز مكامن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه لا تبدو يسيرة، لوجود محددات داخلية وضغوط وتحديات تواجه عملية صنع القرار السياسي الخارجي وتجعلها معقدة.

الممكنات:

على الرغم من كثرة العوامل المعرقلة لتطور سياسة العراق الخارجية والتي تسهم بتقييد أدائه الخارجي، إلا أن وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية يمكن أن يعمل على تطويرها ومنحها دافعا قويا نحو أداء أفضل ومتوازن، فحجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبير جدا ويتطلب إجراءات كثيرة.

ويمكن تلمس وجود شبه توافق بين أطراف العملية السياسية على برنامج حكومي شامل وما يتضمنه من فقرات تخص السياسة الخارجية، فإن ذلك سيكون عامل قوة ودفع باتجاه دبلوماسية عراقية فاعلة وناجحة يمكن أن تعزز مكانة العراق في مجاله الإقليمي وتعزز إمكانية صنع قرار خارجي يسهم في تحقيق وضمان مصالح العراق العليا[21].

ومن خلال قدرة السلوك السياسي الخارجي العراقي على احتواء التغييرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته لخارجية الرامية إلى تحقيق أهدافه، فإن السياسة الخارجية العراقية يمكن أن تجد مجالا واسعا نحو الانفتاح والتحرك من قاعدة رصينة باتجاه التأثير في تفاعلات القوى الإقليمية. كما أن ما تشهده السياسة الخارجية العراقية من السعي للوصول إلى استراتيجية وأساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جديدة للواقع والبيئة الإقليمية والدولية، يمكن أن يكون عاملا مهما في عملية تصويب أخطاء المراحل السابقة. ومن المهم أن نذكر أن السير نحو تحقيق وحدة القرار الجارية في هذه المرحلة يعد بمثابة عنصر قوة ودعم لأداء السياسة الخارجية العراقية، وتعزيز مكانة وأهمية مركز القرار السياسي فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية والدولية.

ولعل اعتماد مبدأ تأهيل الدبلوماسية العراقية في وزارة الخارجية عبر اختيار لتمثيل العراق في المحافل الدولية. والاهتمام باختيار العناصر التي تقود الهيئات الدبلوماسية العراقية من حيث الكفاية والولاء للوطن تجعل من الممكن أن تتضح ملامح منهجية العمل السياسي للوصول إلى الأهداف المبتغاة، وتأكيد الخصوصية العراقية في الأداء السياسي الخارجي وإعادة التماسك والحيوية للدبلوماسية العراقية عبر تحديد المنطق السياسي الذي يقودها الأطراف التي تتعاطى معها، وتأسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق الخارجية[22].

كما أن وجود إرادة وتصميم على تجاوز آثار ضعف الإمكانيات وتأثير الأوضاع الأمنية يمكن أن يعزز من إمكانيات التحرك السياسي الخارجي وعدم تأجيل النشاطات الدبلوماسية أو تجميدها كما أن العمل بالممكن ومطالبة وإجراء مراجعة دائمة للملفات بحثا عن آفاق أفضل في العلاقات مع العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد إطار فكري جديد للسياسة الخارجية العراقية وهو ما تبدو ملامحه في المرحلة المعاصرة بالإضافة إلى الانفتاح نحو الخارج برؤية وذهنية جديدة انطلاقا من توظيف القدرات والإمكانيات التي تتمثل بالمكانة والدور في التحالفات الجديدة وما يتوافر لدى العراق من قدرة في التأثير في ملفات إقليمية مهمة كالملف السوري على سبيل المثال، يسهم في صياغة علاقات العراق في الوسط الإقليمي والدولي، وكسب الأصدقاء والمواقف المساندة التي تسهم في إنجاز المهمات الثقيلة التي لا يستطيع العراق إنجازها وإبعاد التدخلات الخارجية التي تضعف المواقف العراقية والمساهمة في التنظيمات الإقليمية والدولية، ومشكلة الديون والتعويضات، ومشاكل الحدود ومشاكل المياه.

كما أن تبني آلية تدريجية من قبل العراق كما يجري في المرحلة الراهنة يمكن من الاستفادة من أية فرصة سانحة لتحسين علاقاته بدول الجوار وبقية دول العالم، يجعل من الممكن توظيف هذه الفرص لإزالة التوترات التي تشوب علاقات العرق الخارجية عبر سياسة خارجية تنأى عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والحوار مع دول الجوار لبناء الأمن الإقليمي المستند إلى توازن المصالح واحترام خيارات الدول الإقليمية في بناء أنظمتها السياسية[23].

ولابد من ذكر أن طبيعة العلاقة بين العراق والولايات المتحدة يمكن أن تصب في مصلحة العراق فيما يتعلق بسياسته الخارجية، حيث يمكن أن يجري صانع القرار العراقي توازنا في علاقاته مع الولاية المتحدة ومع الأطراف الأخرى انطلاقا من حصوله على مواقف داعمة من قبل الولايات المتحدة، ودفعها بالأطراف الأخرى للإقامة علاقات متطورة مع العراق وهذا بعبارة أدق يمثل عنصر قوة مضافة للسياسة الخارجية العراقية.

ويبقى نجاح العمل السياسي الخارجي مرهونا بتوظيف الإمكانيات والقدرات التي تم الإشارة إليها وبوجود إرادة وطنية لتوظيف عناصر القوة وتدعيمها وخلق فرص للتعاون مع الجميع، حيث يمكن لما يمتلكه العراق من إمكانيات اقتصادية وثروات ضخمة أن يكون أداة جذب تخدم الدبلوماسية عبر اتفاقية الاستثمار والتبادل التجاري وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في العراق.

وينبغي العمل على إيجاد رؤية مستقبلية لإدخال إصلاح جذري لآلية ومنهج عمل سياسة العراق الخارجية من خلال السير نحو رفع كفاءة عمل وزارة الخارجية وكذلك تفعيل سياسة العراق الخارجية للتعامل بجدية وكفاءة مع العديد من الملفات العالقة التي لا زالت تشكل قيود قاسية على العمل الدبلوماسي العراقي والحرص على أن يكون للعمل الدبلوماسي العراقي دور فعال في إسناد وتعزيز جهود عملية الإعمار والتنمية الاقتصادية في العراق. فلابد من إحراز تقدم سريع وحازم للمركز الذي ترتبط به هذه الشبكة الواسعة من سفارات العراق بالخارج، أي إصلاح وزارة الخارجية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للحكومة. والعمل على رفع مستوى العمل الدبلوماسي العراقي كما ينبغي إجراء مراجعة شاملة وجدية لسياسة العراق الخارجية بذلك فإن صانع القرار يتمكن من تقليل تأثير المعوقات والكوابح باتجاه أحياء إمكانية تفعيل الفرص المتاحة.

الخاتمة:

تعتمد الدول على سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها ضمن بيئتها الدولية، ذلك نظرا للتقارب السريع التي ربط الشعوب ببعضها البعض وتحويل العالم إلى منظومة واحدة من المعلومات والعلاقات والمصالح المتشابكة والمتبادلة بين الشرق والغرب، رغم وجود الاختلاف في موازين القوى الدولية.

وتعرف السياسة الخارجية كما أسلفنا بأنها أنماط السلوك التي تعتمدها الدولة عبر صناعة قراراتها خارج حدودها خدمة لمصالحها. على أن السياسة الخارجية تختلف باختلاف رؤية كل دولة للقضايا الخارجية فقد تمثل كافة السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية.. أو قد تتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتهما والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات.

وعند استقرائنا لواقع السياسة الخارجية العراقية في المرحلة الراهنة نلاحظ بأنها تمر بمخاض سياسي عسير تحاول لملمة أوراقها الخارجية فنجحت في ملفات وأخفقت في ملفات أخرى، ولعل أبرز الملفات التي استطاعت التعاطي معها بإيجابية هي الواقعية والوسطية في السياسة الخارجية والعمل على الاقتراب من المصالح العربية والإقليمية في المنطقة للانطلاق نحو جعل العراق حاضرا في التفاعلات الدولية إلا أن السياسة الخارجية العراقية واجهت مطبات سياسية داخلية أثرت على أدائها الخارجي وجعلتها تخوض غمار حرب دبلوماسية من أجل إثبات نجاحها ولعل أهم عوائق الخارجية.

وعليه فهناك رؤى إذا ما عمل العراق علة توظيفها في سياسته الخارجية يمكن أن تسهم في بناء دبلوماسية عراقية نشطة وكفوءة قادرة على إبراز دور العراق المحوري في المنطقة عربيا وإقليمية ودوليا.

ولعل أبرز هذه الرؤى منها التي تتعلق بإصلاح الحكومة المركزية وإبعادها عن الصراعات السياسية والحزبية وضرورة إجراء مراجعات شاملة لسياسة العراق الخارجية وتكون المراجعة سنوية

وصياغة توجه خارجي مستقل يعبر عن رؤية العراق، كذلك تفعيل البعد الاقتصادي في علاقات العراق الخارجية وهي ما تسمى بالدبلوماسية الاقتصادية. وعليه فإن تقييم المعوقات والتغلب عليها وتوظيف الفرص من أجل تحقيق الأهداف انطلاقا من إدراك استراتيجي لفاعلية التحرك الخارجي يمكن العراق من تنسيق خريطة إصلاح أدائه الخارجي بالصورة التي يمكن من خلالها وضع رؤية محددة لمستقبل البلاد.

إن كل ذلك لن يتم دون إصلاح السياسات العامة للدولة العراقية وتحقيق الاستقرار الداخلي الذي سوف ينعكس على استقرار السياسة الخارجية فكلما كانت السياسات العامة تتسم بالاتساق والتكامل والوضوح والإصرار كلما ارتفعت فرص نجاح السياسة الخارجية العراقية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة الخارجية العراقية الآن بحاجة إلى قدرة على التعامل مع سياسات بمعنى أن يتم التعامل مع الآخرين بأقل فرص من التوتر. وإن تنطلق القرارات السياسية نحو دول الإقليم والعلم من مبدأ استراتيجي وليس رد فعل على الأزمات أو تصعيد المواقف وتنفيذا برامج الآخرين. وعدم استنزاف الجهد الدبلوماسي في معارك خاسرة بالقدرة على الفعل الإيجابي والإمساك بالفرص وتطمين الشواغل الأمنية للآخرين والاهتمام بتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للإفادة من مساحة الحركة التي تتيحها هذه المنظمات وتعميق انتماء العراق إلى المجتمع الدولي لإنهاء عزلته النسبية الحالية.

الهوامش

1- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص17.

2- مازن الرمضاني السياسة الخارجية دراسة نظرية، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، 1991، ص13.

3- مازن الرمضاني، مصدر سابق، ص1 31.

4- محمد السليم سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998، ص2 10.

5- نوري صبيح، من يصنع السياسة الخارجية في الدولة العراقية، جريدة البينة الجديدة، الثلاثاء 28-02-2012 12:36.

6- إياد هلال الكناني، في ظل زيارة المالكي إلى روسيا.. أهداف السياسة الخارجية العراقية من منظور جيو سياسي، وكالة الصحافة المستقلة. على الرابط

http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=118902#ixzz2xNzt9hUl

7- صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، دراسات دولية، العدد 51، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص118

http://qudwa1.com/?page=articles/13/13/014

8- زيرفان سليمان البر واري، العراق... وسياسته الخارجية.

9- حميد شهاب أحمد، تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للعراق

http://sharqawsat.net/news/?ni=9c94247d7d114ceba84f5d2501797666&nb=4

10- نوري صبيح، من يصنع السياسة الخارجية في الدولة العراقية، جريدة البينة الجديدة، مصدر سابق.

11- سداد مولوع سبع، هيفاء أحمد محمد، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 44، ص45.

12- مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق العددان 83، ص609.

13- المصدر نفسه

14- مثنى علي حسين العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية،

http://www.hamoudi.org/arabic//dialogue-of-intellenct/24/08.htm

كذلك ينظر: د. مصطفى حمدي أحمد، د. رائد جميل سليمان، القطاع الدبلوماسي العربي وإدارة المعلومات: وزارة الخارجية العراقية نموذجا: دراسة حالة cybrarians journal، العدد 3، يونيو 2013،

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=639:politics&catid=259:studies&Itemid=92

كذلك وزارة الخارجية العراقية، سياسية العراق الخارجية، الثوابت والخطوط العامة،

http://www.mofa.gov.iq/ab/ForeignPolicy/default.aspx?sm=mWB=6bazaCE.

15- صباح نعاس، القيود الضاغطة على السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد انتخابات 2010.

16- جريدة الصباح في 2013/2/6.

17- خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية، من بحوث كتاب (احتلال العراق- الأهداف- النتائج- المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص312.

18- نقلا عن هاني إلياس الحديثي العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن إقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس 1999. مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص62 في، كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية العدد الرابع والأربعون، 2010، صفحات متفرقة.

19- تيسير عبد الجبار الآلوسي، العراق الجديد وعلاقاته بدول الجوار اختفاء الرؤية الاستراتيجية وضعف الخطاب التكتيكي، كذلك فوزي حسن، التقييم الاستراتيجي لأداء وزارة الخارجية العراقية للفترة 2003- 2011

http://www.iraq5050.com/?art=526&m=1

20- خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية، مصدر سبق ذكره، ص13.

21- Iraq: Regional Perspectives and U.S. Policy Congressional Research Service www.crs.gov, p17.

22- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مصدر سابق، ص11.

23- المصدر نفسه.

24- أكرم محمد حسن، رؤية مستقبلية لإصلاح السياسة الخارجية العراقية، مقترحات نحو إصلاح السياسة الخارجية العراقية، جريدة إيلاف الإلكترونية العدد 4533 السبت 19 أكتوبر 2013.

25- هوشيار زيباري، نجاح سياسة العراق الخارجية، مجلة صدى الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، بغداد، الافتتاحية،

http://www.mofa.gov.iq/documentfiles/130020220384944072.pdf

المصادر

1- إياد هلال الكناني، في ظل زيارة المالكي إلى روسيا.. أهداف السياسة الخارجية العراقية من منظور جيو سياسي، وكالة الصحافة المستقلة. على الرابط:

http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=118902#ixzz2xNzt9hUl

2- أكرم محمد حسن، رؤية مستقبلية لإصلاح السياسة الخارجية العراقية، مقترحات نحو إصلاح السياسة الخارجية العراقية، جريدة إيلاف الإلكترونية العدد 4533 السبت 19 أكتوبر 2013.

3- تيسير عبد الجبار الآلوسي، العراق الجديد وعلاقاته بدول الجوار اختفاء الرؤية الاستراتيجية وضعف الخطاب التكتيكي، كذلك فوزي حسن، التقييم الاستراتيجي لأداء وزارة الخارجية العراقية للفترة 2003- 2011

http://www.iraq5050.com/?art=526&m=1-2011-2003

4- حميد شهاب أحمد، تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للعراق

http://sharqawsat.net/news/?ni=9c94247d7d114ceba84f5d2501797666&nb=4

5- جريدة الصباح في 2013/2/6.

6- خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية، من بحوث كتاب (احتلال العراق- الأهداف- النتائج- المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

7- رائد جميل سليمان، القطاع الدبلوماسي العربي وإدارة المعلومات: وزارة الخارجية العراقية نموذجا: دراسة حالة cybrarians journal، العدد 31، يونيو 2013،

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=639:politics&catid=259:studies&Itemid=92

8- زيرفان سليمان البر واري، العراق... وسياسته الخارجية..

9- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

10- سداد مولود سبع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

11- صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، دراسات دولية، العدد 51، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

12- صباح نعاس، القيود الضاغطة على السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد انتخابات 2010.

13- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية العدد الرابع والأربعون، 2010.

14- مازن الرمضاني السياسة الخارجية دراسة نظرية، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، 1991، ص13.

15- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998.

16- مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق.

17- مثنى علي حسين العوامل الخارجية المؤثرة على السياسية الخارجية،

http://www.hamoudi.org/arabic//dialogue-of-intellenct/24/08.htm

18- نوري صبيح، من يصنع السياسة الخارجية في الدولة العراقية، جريدة البينة الجديدة، الثلاثاء 28-02-2012 12:36.

19- هاني إلياس الحديثي العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن إقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس 1999 مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

20- هوشيار زيباري، نجاح سياسة العراق الخارجية، مجلة صدى الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، بغداد، الافتتاحية،

http://www.mofa.gov.iq/documentfiles/130020220384944072.pdf

21- وزارة الخارجية العراقية، سياسية العراق الخارجية، الثوابت والخطوط العامة،

http://www.mofa.gov.iq/ab/ForeignPolicy/default.aspx?sm=mWB6bazaCE0

22- Iraq: Regional Perspectives and U.S. Policy Congressional Research Service www.crs.gov, p17.

Abstract

Iraq is passing through exceptional circumstances internal, regional and international challenges and influenced foreign policy and made it without a clear and effective features enable Iraq to rebuild ties and move on to the stage of openness and rebuild foreign policy goals

For Iraq, the breadth of the axis of political, economic and security relations, both in the regional surroundings or with international forces after the change would contribute to the expansion of its base geopolitical and achieve national security, Therefore, the study of Iraq's foreign policy requires a search in the most important elements of power to Iraq in the field of foreign policy at the local, regional and international level, by contrast, to identify the most important enablers that help in the success of Iraq's foreign policy and the obstacles that make limited effectiveness.